نحو منظومة أخلاقية للنظام التعليمي

أ.د. أحمد زايد
اقتصادي بجامعة الدول العربية
محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

17

2030 استراتيجية المرأة WOMEN'S STRATEGY

نحو منظومة أخلاقية للنظام التعليمي

أ.د. أحمد زايد

اقتصادي بجامعة الدول العربية

محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

* ملحق بهذه الورقة تقرير مفصل يشتمل على مدونة للأكواد الأخلاقية للفاعلين التربويين والتلاميذ.

"الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلس القومي للمرأة"

جدول المحتويات

١- مقدمة ١

أولاً: المشكلة ٢

ثانياً: الدروس المستفادة من التجارب السابقة وأسس نجاحها ٤

ثالثاً: نحو مدخل جندري لبناء أكواد اخلاقية للتعليم المصري ٦

رابعاً: آليات مقترحة لتنفيذ المدونة الأخلاقية ٢٤

٢- المراجع ٢٧

١- مقدمة

تخضع العملية التعليمية لقواعد رسمية ينظمها القانون، الذي يقرر الحقوق والواجبات التي تضمن للعملية التعليمية الاستقرار والاستمرار. ولكن يتطلب تطبيق القانون مستويات أخلاقية أبعد وأكثر شمولاً من القانون وتتعلق هذه المستويات الأخلاقية بدافعية الأطراف المختلفة في العملية التعليمية، واتجاهاتهم، وميولهم، وأهدافهم. إذ هذه المستويات الأخلاقية المبنية في أفئدة الأفراد وعقولهم هي التي تجعلهم أكثر تمسكاً بتطبيق القانون، بل أنها تدفعهم إلى عالم أرحب وأوسع هو عالم الواجب الأخلاقي الذي يجعل الفرد يؤدي واجباته لا خوفاً من القانون ولكن التزاماً بالضمير الأخلاقي الذي يناديه من داخله ويدفعه إلى التفاني في خدمة مهنته.

ومن هنا تأتي أهمية الأكواد الأخلاقية لأنها تعبر عن هذا الضمير، كما توسع من دائرة الشركاء في العملية التعليمية ليدخل فيها بجانب المدرسين والطلاب والآباء المسئولين عن رعاية الأطفال وحمايتهم داخل الأسرة. ويجب ان يكون لهذه الاكواد طابع العمومية من ناحية والخصوصية من ناحية أخرى. فهي ترتبط بمبادئ عامة يتم تحديدها للفاعلين في العملية التعليمية بشكل عام، ومبادئ نوعية ترتبط بالحساسية الجندرية التي يجب أن تتوفر في أي منظومة تعليمية لتحقيق مبدأ المساواة بين الذكور والإناث من ناحية والتغلب على المشكلات التي تواجه الإناث في العملية التعليمية من ناحية اخرى.

لذلك، تهدف هذه الورقة إلى بلورة منظومة أخلاقية متكاملة للتفاعلات عبر عملية التكوين المعرفي والأخلاقي لتلاميذ التعليم قبل الجامعي في مصر وتراعي النوع الاجتماعي. وتعتمد الورقة لتحقيق الهدف المرجو منها على الدراسة المكتبية للأكواد العالمية المشابهة، وإجراء مقابلات متعمقة مع المتخصصين والمسئولين في هذا المجال.

أولاً: المشكلة:

تخضع العملية التعليمية لقواعد رسمية ينظمها القانون، الذي يقرر الحقوق والواجبات التي تضمن للعملية التعليمية الاستقرار والاستمرار. ولكن القانون يعمل بوصفه يتكون من قواعد مجردة ملزمة للأطراف المختلفة، ولذلك فإن تطبيق القانون يتطلب مستويات أخلاقية أبعد وأكثر شمولاً من القانون وتتعلق هذه المستويات الأخلاقية بدافعية الأطراف المختلفة في العملية التعليمية، واتجاهاتهم، وميولهم، وأهدافهم. إذ هذه المستويات الأخلاقية المبنية في أفئدة الأفراد وعقولهم هي التي تجعلهم أكثر تمسكاً بتطبيق القانون، بل أنها تدفعهم إلى عالم أرحب وأوسع هو عالم الواجب الأخلاقي الذي يجعل الفرد يؤدي واجباته لا خوفاً من القانون ولكن التزاماً بالضمير الأخلاقي الذي يناديه من داخله ويدفعه إلى التفاني في خدمة مهنته. ومن هنا تأتي أهمية الأكواد الأخلاقية لأنها تعبر عن هذا الضمير، كما توسع من دائرة الشركاء في العملية التعليمية ليدخل فيها بجانب المدرسين والطلاب والآباء المسئولين عن رعاية الأطفال وحمايتهم داخل الأسرة.

ولكن قضية الأكواد الأخلاقية لا ترتبط فقط بأهمية تحقيق الفضائل الأخلاقية المثلى، ولكنها تكون هادياً ومرشداً لتصحيح بعض صور الخلل في التفاعلات داخل المؤسسات التربوية. وتأتي صور الخلل هذه من مصادر عديدة نعدد بعضها من خلال واقع التعليم في بلادنا وفي ضوء المقابلات التي أجريت مع المعلمين وأولياء الأمور:

١- بعض صور التجاوز والانحراف من قبل المدرسين خاصة المبالغة في الدروس الخصوصية واستغلال السلطة التعليمية في الضغط على التلاميذ، وعدم الانضباط في مواعيد العمل، وعدم الاهتمام بالمظهر أو بالصحة العامة.

٢- التوترات والخلافات التي تنشب بين المدرسين، أو بين المدرسين وأولياء الأمور، أو بينهم جميعاً دين إدارة المدرسة، والتي قد يدخل التلاميذ كطرف فيها، مع عدم القدرة على حل الخلافات.

٣- العنف الذي يمكن أن يظهر في المدرسة بصور عديدة بدءاً من عنف المدرسين تجاه التلاميذ وانتهاءً بالعنف الذي يمارسه التلاميذ على بعضهم البعض، مروراً بالعنف الذي يمكن أن يصدر من الآباء تجاه المدرسين وإدارة المدرسة.

٤- التحيز بأشكاله المختلفة، خاصة التحيز للذكور ضد الاناث، أو معاملة الإناث بطريقة تختلف عن معاملة الذكور، ومحاولة فرض آراء وتوجهات بعينها على الفتيات الصغيرات خاصة فيما يتعلق باختيارات الزي أو فرض اتجاهات وأفكار معينة عليهن وهن صغيرات.

٥- التدخلات من قبل الآباء والأمهات في شئون المدرسة، وفرض توجهات معينة على المدرسين والإدارة، مثلما يحدث في رياض الأطفال إصرار الآباء على أن يتعلم الأطفال القراءة والكتابة والحساب في سن صغيرة.

٦- ويفتقد المدرسون في ضوء هذه التوجهات العناصر الأساسية في الثقافة المدنية، التي تقوم على أسس الثقة والاحترام والتسامح والقدرة على التواصل والتعاطف، والتوافق مع أسس العدالة والانصاف وعدم الميل إلى التخلي عن ثقافة التحيز والتطرف.

٧- وأخيراً محاولة البعض استخدام السلطة والنفوذ في تحقيق مزايا للأولاد والبنات في المدارس، أو لطلب أشياء لهم قد تتعارض مع القانون، ناهيك عن أسلوب التعامل الذي قد يتصف أحياناً بالغلظة والعنف.

٨- وثمة مشكلات أخرى قد يكون مسكوت عنها ولكنها تدخل في صلب الأطر الأخلاقية للعملية التعليمية، وهي تتصل بقدرة المدرسين على التطوير المهني، ومتابعة المعارف الحديثة، والتأمل الذاتي من أجل التطوير المهني، وعدم الاهتمام بالتكامل الفيزيقي والصحي والاجتماعي الذي يعبر عن التزام المدرسين، والقائمين على العملية التعليمية إزاء مهنتهم.

٩- ويؤدي ذلك إلى مشكلة أخيرة ترتبط بصورة المدرس في المجتمع بوصفه نموذجاً يحتذى، وقدوة يقلدها الصغار ويأملون في الولوج إليها. لم تعد هذه الصورة في نظامنا التعليمي كما كانت في الماضي، فقد اختفت صورة المدرس الملتزم، العارف، الذي يقدر بمكانته في المجتمع، والتي يقدرها الآخرون ويكنون لها كل الاحترام كما انعكست هذه الثقافة على نظرة التلاميذ إلى الطلاب ونظرة الطلاب في الجامعة إلى الأساتذة، فلم تعد هذه النظرة تقوم على التقدير الكامل بدور المعلم أو الأستاذ، بل تقوم على علاقة نفعية مادية نافية بذلك أي شكل من أشكال القدوة.

١٠- وانعكست هذه الصورة العامة على رؤية المدرس لنفسه وتقديره لذاته، حيث أصبح لا يقدر المهنة ولا حجم المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه، والنظر إلى المهنة على أنها مجرد وظيفة. وترك هذا تأثيراً كبير على الدور التربوي والاجتماعي للمدرس.

والحقيقة أن الكثير من هذه المشكلات يرتبط بقضية الالتزام الأخلاقي، فالالتزام الأخلاقي يولد شعوراً عميقاً بالمسئولية تجاه أداء الدور. وإذا كان الالتزام بالواجب الأخلاقي ضرورياً لكل صنوف السلوك، فإنه أشد ضرورة في المجال التعليمي، فالشركاء في العملية التعليمية لابد وأن يكون لديهم التزاماً أخلاقياً تجاه الطلاب، وتجاه المهنة التي يمارسونها، هذا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية المدرسين والمسئولين عن إدارة المؤسسات التربوية. وينسحب نفس الحكم على بقية الشركاء خاصة الآباء والمجتمع المحلي الذي يحيط بالمدارس، فلا سبيل إلى عملية تربوية مكتملة دون الدعم الأسري والاجتماعي، ودون وضوح الأهداف التربوية في أذهان الآباء والأمهات وثقافة المجتمع بوجه عام.

ثانياً: الدروس المستفادة من التجارب السابقة وأسس نجاحها:

١. الدروس المستفادة من التجارب السابقة:

- الحرص على إشراك جميع أطراف العملية التعليمية في جميع مراحل إنتاج هذه الاكواد بدءاً من تطويرها وصولاً إلى تجربتها ثم تحديثها. إن التعاون بين مختلف الهيئات السياسية وأطراف العملية التعليمية أمر ضروري لنجاح استراتيجيات تعليمية من قبيل الأكواد.
- إن وجود أكواد مسطرة جاهزة من أعلى ومبنية على أسس وأدوات قانونية بحتة تنظم غياب الأخلاق في العملية التعليمية أمر لا يفيد كثيراً وغير مشجع لأطراف العملية بخاصة المعلمين للالتزام بسلوك مهني أخلاقي. وذلك فإن الاخلاقيات المهنية والتفاعلية في التعليم لابد من أن تنتج عبر مناقشات مجتمعية، وأن تنبع من أسفل إلي أعلي وليس العكس.

- المقاربة التشاركية التلاؤمية: إن التجارب الناجحة كانت في الدول التي رافق فيه التدريب على الأكواد بمختلف مراحل مسار المعلم المهني منذ تكوينه الأساسي إلى إدماجه وخلال ممارسته المهنة. فإشراك فاعلي العملية التعليمية بالدرجة الأولى يساهم في تفادي النقص في الصلاحية والملاءمة والتأكد من أن الأكواد تشكل طرفاً داخل الثقافة المهنية للجماعة التعليمية، وتؤسس لشعور جميع تلك الأطراف بأهمية الأكواد وبالمسؤولية تجاه تطبيقها والالتزام بها، وتجعل من الكود مجرد موجه، ويخلق عند المعلمين إحساسا أكبر بالاستقلالية وحرية العمل وبالتالي الالتزام بأخلاقيات المهنة.
- يجب أن تتسم القواعد التنظيمية في الكود بالبساطة والوضوح بالشكل الذي تكون فيه مفهومة وناجحة. كما وينبغي مراجعة وتحديث الأكواد باستمرار.
- أن تؤسس الأكواد الأخلاقية وفقاً لمستويات مختلفة من الشراكة بين الوزارات المعنية، ومؤسسات المجتمع، واللجان المهنية المتخصصة، ومجالس الأباء في المدارس.

٢. أسس نجاح هذه التجارب:

- لا تعتبر الأكواد مجرد قيم محفزة ولكنها تعد أيضاً مبادئ موجهة للعمل التربوي والتعليمي، وبالتالي تشترط هذه الدول تكوين المعلمين في هذه الأكواد طوال مسيرتهم المهنية وطوال مساراتهم الانتقالية التطويرية.
- أيضاً من أسس هذا النجاح إقامة الورش الدورية المستمرة والندوات والأيام الدراسية التكوينية الموجهة لصالح المعلمين وبمشاركة المنظمات المهنية المسؤولة عن أكواد التعليم داخل المدارس ومراكز التعليم المحلية، وذلك لأجل ملاقاة المعلمين وسط بيئتهم التعليمية الاعتيادية.
- تبنت كثيراً من التجارب الناجحة كما تمثلها هذه الدول مجموعة من العقوبات التي تقع على كاهل المعلم في حال ارتكاب خروقات شنيعة للكود، وقد تصل هذه العقوبات إلى حدود الطرد من الوظيفة. ومع ذلك لم تكن العقوبة هي الوسيلة الأساسية لفرض تطبيق أكواد التعليم.

- خضوع أكواد التعليم هذه دائماً للمراجعة والتطوير. فقد أثبتت تجارب هذه الدول أن تطوير الأكواد لا يتيح فقط القدرة على العمل داخل وسط متغير، ولكن أيضاً يقدم تصحيحات وتعديلات لأجل ضمان نجاعة الكود القصوى بالنسبة للمهنة وتطويرها.
- ومن أهم عوامل النجاح في تطبيق هذه الأكواد وجود منظمات مهنية تقدم النصائح والتوجيهات بخصوص هذا الأمر.
- وضع قواعد واجراءات لتنفيذ المواثيق الاخلاقية ومنها اعتبارها جزءاً اساسياً من عمليات التأهيل التربوي واعتبارها جزءاً من المنظومة التربوية، وارتباطها بأهداف التعليم، وتطويرها بشكل مستمر وفقاً للظروف المتغيرة.

ثالثاً: نحو مدخل جندري لبناء أكواد اخلاقية للتعليم المصري:

إن الإطار السياسي لتطبيق هذه الأخلاقيات والمتابعة والتدابير المنصوص عليها في الكود تختلف من بلد لآخر، وأن تطبيق هذه الأكواد وتعميمها من بلد لأخرى لا يخلو من صعوبات وعوائق تتمثل أهم أسبابها في عدم مواءمة أكواد التعليم المسطرة للثقافة الوظيفية في وسط ثقافي واجتماعي معين، فالنظرية الثقافية تعلمنا أن الثقافات المهنية تختلف وتتنوع من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى؛ أي أن التطور التاريخي للمهنة يختلف من بلد لآخر ويخلق ثقافة مهنية مختلفة من بلد لآخر، لذلك فإن الأكواد المتبناة وفق اتجاهات عالمية في هذا المجال مثلاً قد تثبت فشلها في التطبيق على المستوى المحلي. فالأكواد التي طورت من طرف الحكومات وتم تقديمها جاهزة رسمياً داخل المدارس وللمعلمين هي في عامتها معيارية، وتركز على التزامات المعلمين تجاه الدولة وتجاه المؤسسات التعليمية أكثر من تركيزها على القيم الأخلاقية المتصلة بهذه المهنة، وهذا ما يترجم إلى عدم مواءمة الكود من جهة المعلمين. بل أن بعض فقرات الأكواد المسطرة من طرف الحكومات قد تقدم رؤية معاكسة لما يتصوره المعلمون فيما يخص استقلاليتهم وتنظيمهم الذاتي، وهذا ما قد يخلق احتجاجات على هذه القواعد والالتزامات المسطرة.

وهنا تظهر الحاجة إلى بناء نموذج مختلف للوصول إلى صيغة أشمل وأعمق للأكواد الأخلاقية المرتبطة بالعملية التعليمية. ونصف هذا النموذج بأنه نموذج جندري، ذلك أنه يأخذ في اعتباره الفروق بين الذكور الإناث، ويؤكد على أهمية المساواة بينهم، في كل مستويات العملية التعليمية وفي كل أشكال التفاعل التربوي. حقيقة أن النموذج الذي نقدمه ينطلق من مبادئ عامة ينطبق على المنظومة ككل، وحدد الفاعلين في العملية التعليمية بشكل شمولي بحيث تتضمن إلتقاءً وتفاعلاً بين المجتمع (بدءاً من الأسرة فالمجتمع المحلي وريادة الأعمال) وبين المنخرطين بشكل مباشر في العملية التعليمية (المدرسون والمديرون والمطلقون للتعليم والتربية). لكن رغم ذلك يحاول النموذج أن يؤسس لوعي جندري فيما يتصل بهذه القضية الهامة ويرجع السبب في ذلك إلى أن التمييز بين الذكور والإناث ما تزال تشكل واحدة من أهم المشكلات الثقافية في مجتمعاتنا العربية.

ففي كثير من المناطق خاصة المناطق الجنوبية وفي القرى يتم التمييز بين الذكور والإناث في التعليم في كثير من الأمور بدء من الالتحاق بالتعليم إلى استكمال التعليم في المراحل المختلفة وأولويات ذلك للذكور والإناث. فلا يجب أن تعني المؤسسة التعليمية بضمان تناقل الموروثات الاجتماعية والثقافية بين الأجيال وتمارس أشكال التمييز القائمة، بل يجب أن تتجه نحو القضاء عليها، وتأسيس علاقات جندرية تقوم على المساواة والاحترام مع العمل علي تذليل العديد من العقبات التي تحول دون ممارسة الفتيات لحقهن بالكامل في التعليم وإتمامه والاستفادة منه مثل الفقر، والعزلة الجغرافية، ووضع الأقليات، والإعاقة، والزواج والحمل المبكران، والعنف القائم على أساس الجنس، فضلاً عن الاتجاهات التقليدية بشأن وضع النساء ودورهن. وعلى هذه الخلفية فإن المدخل الجندري يؤكد -بجانب الاهتمام بالعناصر العامة- على عناصر نوعية تتصل بالعلاقات الجندرية في عمليات التفاعل داخل المدرسة وخارجها وذلك لضمان تكوين ثقافة تعليمية مدنية، وبيئة تربوية آمنة وصحية.

مكونات المنظومة الأخلاقية للنظام التعليمي

ونعرض فيما يلي لمكونات هذا النموذج:

١- المبادئ التربوية العامة:

لا سبيل إلى تكوين أكواد أخلاقية للعملية التعليمية دون أن ننطلق من رؤية إنسانية للعملية التعليمية، تحدد المبادئ التربوية العامة المتعلقة بوظيفة التعليم ودوره في التكوين المعرفي والأخلاقي للنشء. وفي ضوء ذلك نقدم فيما يلي عدداً من المبادئ العامة التي يفترض أن تحكم العملية التعليمية والتربوية في إطار إنساني عام:

- وينطلق الاهتمام بالجوانب الأخلاقية في النظام التعليمي من نظرة فلسفية مفادها أن الكائن البشري هو كائن أخلاقي بالفطرة، ولكنه إذا ما ترك وشأنه فإنه سوف يميل إلى عمل الشر. ولذلك فإن النظام التعليمي هو المسئول - بجانب الأسرة - عن تكوين العادات الأخلاقية لدى النشء، حيث تتجه عمليات التكوين والتربية إلى بناء مدركات واتجاهات إيجابية نحو المجتمع وعاداته وتقاليده، وإلى بناء مفهوم المجتمع الصالح في عقول النشء.
- ليس الهدف من التعليم هو اكتساب المعارف والمعلومات والمهارات للحصول علي شهادة تؤهل الطفل للارتقاء إلي مستويات تعليمية أعلي، بل أنه عملية تعلم عميق لبناء الشخصية، وبناء الهوية الذاتية والاجتماعية، وتعميق الفكر المنهجي والنقدي.
- وتحقيقاً لهذا الهدف فإن التعليم لابد أن يكون تعليماً تحولياً transformative وتشاركياً participatory ومعتمداً على الخبرة Experiential يعمل التحويل على إنشاء جيل جديد عارف يمتلك مهارات تنافسية وقيم اخلاقية فاضلة، وتعمل المشاركة على تنمية قيم الاتصال وبناء الشخصية المشاركة الفاعلة والمواطنة النشطة، ويعمل التعليم الخبروي على مزج العقول والأفئدة بمشكلات الواقع وهمومه والتدريب على اكتساب الخبرة.
- يجب أن يلتزم التعليم بالعمل على دعم القيم العمومية العالمية، ونقلها إلى النشء، وتدريبهم على ممارستها. وترتبط هذه القيم العالمية بأطر إنسانية عامة تحكم سلوك البشر في كل مكان مثل قيم العدل والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة، والتسامح واحترام الآخرين، ونبذ ثقافة العنف، وثقافة الكراهية، وعدم الميل إلى أي شكل من أشكال التحيز له بناء على الدين أو النوع أو اللغة أو الإقليم.

- والتعليم بذلك هو أحد القنوات الاساسية لتكوين المواطن الملتزم بقضايا وطنه، المدافع عنها، والباحث علي سبل مختلفة للمشاركة الفعالة في حياة المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر، فالهدف النهائي للتعليم هو تكوين المواطنة الصالحة وشحذ الذات للوعي بحقوق المواطنة والسعي نحو الارتباط بمبادئها وتأكيد حضورها في كل السلوك العامة.
- وينص دستور مصر ٢٠١٤ على حق جميع الأطفال في الحصول على التعليم، وتلتزم مصر لتوفير التعليم -خاصةً التعليم الإلزامي- لجميع الأطفال دون أي تمييز بينهم، بحيث لا يترك طفل واحد دون تعليم، سواء في القري أو المدن، وفي كل طبقات المجتمع، ودون أى تمييز بين الذكور والإناث.
- وإذا كان المسعي التعليمي يتأسس على الاستيعاب الكامل، عدم ترك أى طفل في الخلف، فإنه يجب أن يقوم على الاستدامة الكاملة، بحيث يضع قيوداً صارمة على التسرب من التعليم الإلزامي، وأن يعطي فرصاً متكافئة للذكور والإناث في الاستمرار في التعليم، وأن يضع قيوداً صارمة على عمليات تسريب الإناث من التعليم الابتدائي.
- ويجب أن تعكس المناهج وعمليات التدريس هذه الأهداف. فالمناهج يجب أن تتضمن موضوعات لتكوين المعارف والمهارات، وتنمية القدرات الابداعية والتفكير الناقد، بجانب موضوعات لتقوية الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية، وبناء الثقافة الاجتماعية المدنية مع التركيز على مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة بين الذكور والإناث. وبنفس الطريقة يجب أن تساعد العملية التدريسية والتربوية على تحقيق كل هذا، وأن تقوم على التنوع في الوسائل التعليمية، وتعدد الأنشطة، والتعليم بالخبرة، وتعميق العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي.
- إنَّ وظيفة التعليم أسمى وأعلى من أنْ تكون وظيفةً رسميةً، أو مصدرًا لكسب الرزق فحسْب، إنها إعدادٌ للأجيال، وبناءٌ للأمَّة. والمعلِّم الذي اختار طريق التعليم يختاره ليخدم الأمَّة من خلاله، فيسهم في إعداد الاجيال وتربية النشء. إنَّه يحترقُ على واقع مجتمعه، ويعدهم أبناءَه، ويعتبر إصلاحهم من أولويَّات وظيفته، ويرى تربيتهم من مسؤوليَّته، ولا مانع من أن يقصد مع ذلك تأمين معيشته ومعيشة أسرته فيُؤدِّي واجبات وظيفته على الوجه المطلوب؛ ليجمعَ بين خيري الدنيا والآخرة.

- توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة يستطيع فيها أطراف العملية التعليمية أن يؤدوا مهامهم ومسئولياتهم على إكمل وجه. وتشتمل هذه البيئة على نطاقات ثلاثة، تبدأ ببيئة السكن الذي تقطنه الأسرة، ثم بيئة الشارع الذي يسلكه الأطفال ذهاباً وإياباً إلى المدرسة، ثم بيئة المدرسة.
- التربية الأخلاقية ركن أساسي في العملية التعليمة وهي تهدف بشكل عام إلى إكساب الطفل مهارة إصدار القرارات والأحكام التي تُبنى على المبادئ التي تمت تربيته عليها، تحلي الطفل بسلوكيات إيجابية فردية وجماعية، تحويل المفاهيم والأفكار والمعلومات إلى سلوكيّات أخلاقيّة، تعزيز حب الوطن والانتماء إليه، وتنمية الروح الوطنية لدى الطفل، تعويد الطفل وتربيته على القيام بالعبادات بشكلٍ مستمرّ ودائم، غرس مكارم الأخلاق في الطفل؛ كالاحترام، والحب، والعطف، والتسامح، والتواضع، تعزيز شخصية الطفل لتكون أكثر مرونةً ومثابرةً، وتعريفه على أخلاقيّات العمل القويمة والانضباط لإعداده لمرحلة النضج، تثقيف الطفل والمحافظة على صحته العقلية والجسدية، تعليم الطفل احترام ثقافته المحلية والثقافات العالمية المختلفة، تعزيز قدرات الطفل وتمكينه ليُصبح عضواً فعالاً في المجتمع، إيجاد بيئة مجتمعية جيدة من خلال تدريب الطفل على العادات الحسنة ومكارم الأخلاق.
- وعلى كل أطراف العملية التربوية أن تدرك أهمية التربية في بناء المجتمع لكونها العامل الأقوى في بناء الأمة. واعتبار أن ترسيخ القيم والآداب وتربية الأجيال هي رسالة المعلم الأساسية، وأن ينظر للأسرة على أنها شريك مهم في عملية التربية والتعليم وأن الثقة المتبادلة هي أساس العلاقة مع أولياء الأمور وعليه أن يشجع الأسرة على الاهتمام بقدر أكبر على رعاية الأبناء والمتابعة المستمرة لهم.

وفي ضوء هذه الاعتبارات جميعاً، تأتي أهمية بناء أكواد أخلاقية، لها طابع العمومية من ناحية والخصوصية من ناحية أخرى. فهي ترتبط بمبادئ عامة يتم تحديدها للفاعلين في العملية التعليمية بشكل عام، ومبادئ نوعية ترتبط بالحساسية الجندرية التي يجب أن تتوفر في أي منظومة تعليمية لتحقيق مبدأ المساواة بين الذكور والإناث من ناحية والتغلب على المشكلات التي تواجه الإناث في العملية التعليمية.

٢- مبادئ عامة ونوعية لبناء الأكواد الأخلاقية:

في قلب النموذج هناك مجموعة من المبادئ التي تتلاءم مع السياق المصري والثقافة المصرية وتتجاوز في ذات الوقت، الوضع الراهن الذي تعكسه وثيقة انضباط المدرس. ونميز في هذه المبادئ بين مبادئ عامة تتصل بكل التلاميذ بصرف النظر عن نوعهم، ومبادئ خاصة تتعلق بأوضاع الأطفال من الإناث داخل المنظومة التعليمية. وإذا تراتبت المبادئ على هذا النحو فإنها تعني أن المدخل الجندري ليس مدخلاً للتعامل مع الإناث فحسب، بل هو مدخل عام، ولكنه يراعي في نفس الوقت أوضاع الأطفال الإناث، لتحقيق العدالة المطلقة في المسعي الأخلاقي للتفاعلات التربوية.

٢-١ مبادئ عامة:

- المدونات الاخلاقية ليست وسائل ردع: ويعتبر هذا المبدأ مبدأ قاعديًا في بناء المدونات الأخلاقية. إن التعليم والتعلم يتطلبان قدراً من الالتزام السلوكي والانضباط والانصياع للقوانين. ولكن هذا الانضباط لا يعني أن الغاية من المدونة السلوكية هو وسيلة للردع والتخويف، وإنما هي وسيلة للتضامن والتكاتف والاحترام المتبادل من أجل تحقيق الأهداف التعليمية. ومن ناحية أخري فإنها تتأسس على مبادئ طوعية داخلية، فهي تنبع من داخل البشر، ولا تفرض عليهم من الخارج. فهي في النهاية تعبر عن الضمير الأخلاقي للأطراف القائمة علي العمليات التكوينية للنشء، ومن ثم فإنها تؤسس برغبة حرة والتزام حر.
- المدونة الأخلاقية وثيقة تشاركية: تكشف التجارب السابقة عن أن عملية بناء الأكواد ليست عملية فردية، وإنما هي عملية تشاركية يساهم فيها أطراف متعددون مثل المجتمع المدني، والأباء، ومجالس ادارات المدارس، واللجان المهنية المتخصصة؛ بل ويتطلب الأمر أن تخضع لمناقشات وتداولات مجتمعية وعلي هذه الخلفية يصبح مبدأ الشراكة مبدأ أساسياً في بناء الأكواد الأخلاقية. فالشراكة هي التي تحقق درجة عالية من الالتزام بالقواعد والسعي نحو تحقيقها، وهي التي تحقق مبدأ الدعم والمساندة، كما أنها هي التي تخلق لها أرضية مشتركة تساعد في نشرها علي نطاق واسع.

- تحييد الانتماءات الضيقة: يفترض في المدونات الأخلاقية أن ترقي بالأطراف المختلفة إلى آفاق أخلاقية حديثة في التفاعل. ومن ثم فإنها يجب أن تؤسس علي مبدأ المساواة التامة، وإعطاء الأولوية للقدرة والجدارة. ومن هنا يكون من الأهمية بمكان أن تعمل علي تحييد كل الانتماءات التي تدفع إلي اشكال من التحيز والهوي، ونقصد هنا بالانتماءات الضيقة المتعلقة بالإقليم والعائلة والدين والنوع واللون واللغة (أو اللهجة، وعلاقات الزمالة والشلة) وغيرها من صور الانتماء الضيقة التي قد تجعل من المدرسين خاصة اكثر عشما لفئات بعينها دون فئات أخري. ولاشك أن عملية حفز الحيادية هنا تحتاج إلى صقل وتدريب، ونحتاج إلى قناعة وايمان حقيقي بهدف التعلم وبمبادئ المواطنة والجدارة والاستحقاق).
- المرونة والتطوير الدائم: لا تعتبر المدونات الاخلاقية قواعد جامدة وثابتة علي الشخص، بل يجب أن تحقق درجة عالية من المرونة. فاذا كانت العلاقات الاجتماعية تتغير عبر الزمن، وإذا كان الشخص نفسة يأتي بالجديد، فإن القواعد الأخلاقية تتطور مع هذا الجديد. ويمكن أن يتم تطوير المدونة الأخلاقية علي فترات محددة، مثل التطوير كل عام أو عامين أو ثلاثة، أو تطويرها دون الالتزام بمدة محددة، فكلما جد جديد يعمل القائمون علي شئون التعليم علي تطوير قاعدة أخلاقية جديدة لكي تتواكب معه.
- التدريب والنشر: كثيراً ما يحدث أن تصاغ مدونات أخلاقية وتبقي حبيسة الإدراج ولا يتم متابعة تنفيذها أو تطويرها. في هذه الحالة تصبح المدونات غير ذات جدوي، وتعكس أخلاقيات تعليمية هزيلة تعيش علي وهم الأخلاقيات المدونة دون أن تنفذها في الواقع. وإزاء هذا يجب أن تنشر المدونات الأخلاقية علي نطاق واسع، عبر وسائل الاتصال الجماهيري، وعبر وسائط التواصل الاجتماعي. وحتي عبر الاتصال الشخصي. ومن الأليات الهامة في هذا الصدد اعتماد مبدأ التدريب خاصة للمعلمين ومديري المدارس، فهؤلاء هم المسئولون الأوائل عن تطبيق هذه الأخلاقيات، ولا بأس من امتداد التدريب إلي الأباء والأمهات، مع عقد لقاءات بؤرية في المجتمع المحلي لمناقشة المدونة الأخلاقية والطرق الفضلي لإنقاذها- ومن شان هذا كله أن يعمق فهم هذه القواعد الأخلاقية في ضمائر الأفراد، ويعمق الايمان بها، ومن ثم المساهمة في نشرها والعمل بها.

٢-٢ مبادئ نوعية:

- أهمية الالمام بالثقافة المحلية: أهمية الالمام بالثقافة المحلية من جانب المدرسين والمدرسات، وعدم التعرض لما يخدش هذه الثقافة، مع العمل بهدوء علي تغيير العادات والمعتقدات التي تفرق بين الذكور والإناث أو تقف حجر عثره أمام إكمال تعليمهن.
- مراعاة ظروف المدارس المختلطة: وأهمية أن تؤسس المدونة السلوكية لكي يمكن تطبيقها في المدراس المختلطة والمدارس غير المختلطة في نفس الوقت، بحيث تشتمل علي مبادئ عامة يمكن تطبيقها في كل أشكال التعليم.
- التأطير الجندري للمناهج: حيث يجب أن تركز المناهج فى محتواها على مبادئ المساواة والاحترام والقيم المدنية، وتؤسس للقضاء على كل صور التحيز والجور على حقوق المرأة، ونبذ الثقافة الأبوية والذكورية.
- التأطير الجندري للعملية التربوية: كما تنعكس في المساواة بين الذكور والإناث في استخدام الوسائل التعليمية (خاصة تكنولوجي التعليم) والمشاركة في النقاش داخل الفصل، وممارسة الأنشطة اللاصفية دون تخصيص أنشطة للإناث وأخرى للذكور.
- حماية الإناث من العنف والتحرش: حيث يفترض أن تتأسس الأخلاقيات التفاعلية داخل المدرسة وخارجها على قدر من الاحترام المتبادل والمساواة العمومية التي تمنع كل صور الاعتداء على الإناث بالعنف أو التحرش أو التنمر.

٣- الفاعلون في العملية التعليمية:

ونفرق هنا بين ثلاثة أنواع من الفاعلين:

(١) الفاعلون الاجتماعيون، ونقصد بالفاعلين الاجتماعيين شركاء العملية التعليمية من جانب المجتمع ويدخل فيهم المجتمع المحلي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وعلاقتهم بالعملية التعليمية هي علاقة غير مباشرة، فهم فاعلون في السياق الذي يتم فيه التعليم، وفي توطيد العلاقة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية.

(٢) والفاعلون التربويون، الذين ينخرطون بشكل مباشر في عملية تنشئة الأطفال وتعليمهم، وهم الأباء والأمهات، والمعلمون، ومديرو المدارس. ويحاول هذا النموذج أن يؤسس لمبادئ عامة لكل هذه الفئات، ولكنه يعود فيفصل في تقديم مدونة أخلاقية تفصيلية للأطراف المباشرة في العملية التعليمية وهم الأباء والأمهات، والمعلمون، والمديرون، والتلاميذ.

(٣) المستهدفون من العملية التعليمية، وهم التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائي وحتى نهاية التعليم الثانوي.

ونعرض فيما يلي الأدوار المختلفة للفاعلين الرئيسيين في العملية التعليمية:

٣-١ المجتمع المحلي: يقصد بالمجتمع المحلي منطقة الجيرة التي يعيش فيها أسر التلاميذ الملحقون بالمدرسة.

- المجتمع المحلي يشكل الامتداد الاجتماعي للأسر التي تعيش فيه، وهو امتداد للمدارس التي توجد داخله، ويجب أن تتحدد مسئوليته في ضوء القيمة التي تضيفها ثقافة المجتمع المحلي على التعليم وعلى أهميته في تكوين النشء. إن هذه الثقافة يجب أن تتغير دائماً في ضوء التطلع إلى نموذج أخلاقي وإنساني يؤسس لعلاقات تشاركية بين المجتمع المحلي والمدارس التي تقع في نطاقه.
- وعلى هذه الخلفية فإن المجتمع المحلي يكون مسئولاً عن حماية المباني المدرسية بالمحافظة عليها وعدم الجوار على الأرض المجاورة لها، وأن يقدموا كافة العون والمساندة لإدارة المدرسة والمدرسين.
- أهمية أن يعمل المجتمع المحلي على توفير بيئة آمنه للأطفال، وأن يحميهم ويحافظ عليهم في طريق ذهابهم وعودتهم من المدرسة، بحيث لا يتعرضوا لأي شكل من أشكال المضايقة أو الاستغلال أو التنمر أو العنف، وعليه أن يهتم اهتماماً خاصاً بالإناث، وذلك برعايتهم وحمايتهم أثناء الذهاب والعودة من المدارس وأن يمنع عنهم أي شكل من أشكال العنف والاستغلال والتنمر.
- ولا شأن للمجتمع المحلي بالجوانب الفنية في العملية التعليمية، ولا يجب أن يتدخل فيها بأي شكل من الأشكال، ولكنه له شأن كبير في الشراكة مع إدارة المدرسة في تحقيق الظروف الملائمة

للعملية التعليمية، ويتم ذلك من خلال تقديم العون المادي في حالة الضرورة، والمشاركة في مجال الأمناء، والمشاركة في التخطيط الاداري والتنفيذي للمدرسة.

- وعلى المجتمع المحلي أن يحافظ بكل الوسائل على عمليات انضباط المدراس، فلا يقدم على سلوكيات من شأنها أن تعطل العملية التعليمية أو تعطل أداء الامتحانات كالتجمهر أمام المدارس في بدايات العام الدراسي وأثناء الامتحانات أو المساعدة في عمليات الغش في الامتحانات، أو تشجيع المدرسين على الانحراف (بالمبالغة في اعطاء الدروس الخصوصية عبر منافذ يوفرها المجتمع المحلي غالباً).

٣-٢ المجتمع المدني: يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمؤسسات التي يؤسسها الأفراد بشكل طوعي، والتي تحقق قدر من الاستقلال في عملها تحت المظلة القانونية للدولة.

- المجتمع المدني شريك أساسي في العملية التعليمية والتربوية، وله مسئولية أخلاقية في المشاركة فيها كطرف فاعل ومراقب في ذات الوقت.
- تتمثل الفاعلية في المشاركة التطوعية من جانب مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الحقل التعليمي في تأسيس المدارس والجامعات وإدارتها وفقًا للقوانين السائدة في الدولة، ولا يجب أن تقوم هذه المدارس على مفهوم اقتصادي بحت، فهي تتأسس على مبدأ تطوعي وتشاركي في المقام الأول.
- كما تتمثل الفاعلية في العمل على غرس قيم التطوع والثقة والتسامح، بحيث يستطيع الطلاب أن يتعلموا كيفية بناء رأس مال احتياطي.
- وبناء عليه فإن الطابع الخاص لمدارس المجتمع المدني، يتمثل في أن أحد أهدافها الرئيسية هو بناء قيم المدنية، وفي هذه الحالة يتوقع أن تَبُث هذا الأسلوب التربوي الإنساني في جسد المنظومة التعليمية.
- ويقدم المجتمع المدني تجارب مختلفة ومرشدة في إدارة العملية التعليمية من منظور إنساني، فيعمل على تطبيق مبادئ تربوية هامة مثل التعليم للجميع (لا أحد يترك في الخلف)، ومساعدة الضعفاء والمهمشين والجامعات الهشة على إرسال أبنائهم إلي التعليم، ومبدأ محاربة التفرقة بين

الذكـور والإنـاث، ومسـاعدة الإنـاث في المجتمعـات المحليـة الفقـيرة والقـري عـلي مواصلـة التعليـم، وتمكـين الأفـراد ذوي الحاجـات الخاصـة مـن مواصلـة تعليمهـم، وتأكيـد مبـدأ التعليـم مـن أجـل التنميـة المسـتدامة والسـلام وحفـظ حقـوق الانسـان.

- ومـن ناحيـة أخـري تعمـل مؤسسـات المجتمـع المـدني عـلي مراقبـة المبـادئ الأخلاقيـة في المـدارس الحكوميـة والخاصـة، سـواء كانـت هـذه المبـادئ تتعلـق ببنـاء المناهـج أو بالممارسـات التربويـة، أو بالتفاعـلات الأخلاقيـة بـين كل الفاعلـين في العمليـة التعليميـة. ويتـم ذلـك مـن خـلال مشـاركة أعضـاء مـن المجتمـع المـدني في مجالـس الآبـاء ومجالـس الأمنـاء.
- وعـلي المجتمـع المـدني مسـئولية في نـشر القيـم الأخلاقيـة التربويـة وتعميقهـا لـدي الآبـاء والمدرسـين والمديريـن والطـلاب.
- وعـلي هـذه الخلفيـة فأنـه مسـئول عـن بنـاء وتنفيـذ برامـج تدريبيـة لهـذه الفئـات لدعـم وتثبيـت الأكـواد الأخلاقيـة المرتبطـة بالتفاعـل داخـل المؤسسـات التعليميـة وخارجهـا.

٣-٣ القطـاع الخـاص: ذلـك الجانـب مـن النظـام الاقتصـادي الـذي يمتلكـه أفـراد أو مؤسسـات ويـدار بشـكل مسـتقل عـن الحكومـة، وغالبًـا مـا يهـدف النشـاط الاقتصـادي والاسـتثماري هنـا إلي الربـح.

- تتصاعـد أهميـة القطـاع الخـاص في التعليـم في ضـوء ارتفـاع معـدلات الطلـب عـلي التعليـم، وعـدم قـدرة القطـاع الحكومـي عـلي مواجهـة هـذه الزيـادة. وفي ضـوء هـذا التصاعـد لأهميـة القطـاع الخـاص، فـإن مسـئوليته الأخلاقيـة كشريـك في تكويـن النـشء تتزايـد يومًـا بعـد يـوم في ضـوء مفهـوم واضـح عـن المسـئولية الاجتماعيـة لـرأس المـال.
- وعـلي هـذه الخلفيـة لا يجـب عـلي القطـاع الخـاص أن يتجـه إلي تحقيـق الربـح فقـط، بـل يجـب أن يضـع المسـئولية الأخلاقيـة عـن تقديـم تعليـم رفيـع المسـتوي ويعتمـد عـلي أسـاليب تربويـة حديثـة، ويسـعي إلي تحقيـق درجـة عاليـة مـن الجـودة.
- ورغـم أهميـة التعليـم الخـاص ودوره في التنميـة، إلا أنـه لا يجـب أن يتجـه إلي زيـادة حـدة الفـوارق بـين الطبقـات، وذلـك بالتوسـع في تقديـم المنـح للمتفوقـين مـن الفئـات الأكـثر احتياجًـا والمعوقـين.

- وعلي التعليم الخاص الالتزام الكامل بالأسس العامة للمساواة بين الذكور والإناث، وعدم التفرقة بينهم في فرص الالتحاق بالمدارس الخاصة أو في العمليات التربوية داخل المدرسة أو الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية.
- كما يجب الالتزام التام بالأسس التربوية والتي تضعها الدولة، وبالمناهج الدراسية العامة، وعدم المبالغة وتبني أساليب تربوية للحفاظ علي الثقافة الوطنية والهوية والانتماء، وعدم تحويل التلاميذ إلي شباب مغتربين عن هذه الثقافة.
- وعلي القائمين علي المدراس الخاصة أن يطوروا آليات لتدريب المعلمين ورعايتهم وتوفير حياة كريمة لهم، مع عدم التمييز بين الذكور والإناث في التعامل مع المعلمين أو في الأثابات التي يحصلون عليها.
- ضرورة الابتعاد عن استخدام أي شكل من أشكال العنف أو القهر، والعمل علي إدارة العلاقات بين التلاميذ بطريقة إنسانية وأخلاقية بحيث تبتعد عن السلوكيات المنحرفة، واستخدام العنف أو التمييز والانحياز للقيم الأخلاقية العامة.
- وعلي مدارس القطاع الخاص أن تشجع التنافس وأن تلتزم بالمعايير التربوية في عمليات التقويم دون أي شكل من أشكال التمييز، أو التوجه نحو استخدام عمليات التقويم ومنح الدرجات استخدامًا اقتصاديًا.

٣-٤ الفاعلون التربويون: نقصد بالفاعلين التربويين أصحاب المسئولية الرسمية في العملية التعليمية، ونخص بالذكر أهم فئتين في هذه العملية وهما: المدرسون ومن في حكمهم، والمديرون:

٣-٤-١ الآباء والأمهات:

- الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وهي المسئول الأول عن التنشئة الاجتماعية للأطفال. فالأطفال يولدون في الأسرة ويقضون معظم حياتهم فيها، ولذلك تقع المسئولية الأخلاقية الأكبر على الأسرة في التكوين العقلي والثقافي والوجداني والأخلاقي للأطفال.

- تتأثر أخلاقيات الأبناء بسلوك الآباء فتربية الطفل في المراحل العمرية الأولى واللاحقة ما هي إلا مرايا تعكس تصرفات الوالدين أمام الطفل وتقليد أعمى لها. لذا على الوالدين مسؤولية كبيرة في تعليم الطفل الآداب والمبادئ الأخلاقية العامة عبر التربية الأخلاقية ويقصد بها مجموعة من القيم والخبرات التربوية التي يتعلّمها الطفل داخل الأسرة وخارجها من أجل توجيه سلوكه. ويُعتبر السلوك الأخلاقي الركيزة الأساسيّة التي يُبنى عليها أيّ نشاط إنسانيّ، إذ إنّه أسلوب تعامل يُنظّم الحياة الاجتماعيّة من جميع جوانبها. ويتطوّر السلوك الأخلاقي ويتغيّر كلّما تقدّم الإنسان في العمر، حيث إنّه يستمرّ في التعلم طيلة حياته، إذ يُمكن القول أنّ التربية الأخلاقيّة تشتمل على التطور العقلي والأخلاقي للشخص، وهي تبدأ بما يغرس في الطفل داخل الأسرة حيث يكتسب الأطفال الأخلاق من خلال الأمثلة المطروحة لهم ومراقبة ذويهم، فهم يلاحظون كل ما يقوم به الكبار ويقلدونه؛ لذلك يجب على الأهل أن يكونوا قدوةً حسنةً لأبنائهم.
- وإذا كان للآباء دور في التربية الأخلاقية فإن هذا الدور لا يتوقف مع ارسال الطفل إلى المدرسة إن هذا الدور يستمر ويتضح ويصقل بالتعاون مع المدرسة والمعلمين في استكمال المسيرة الأخلاقية للطالب فكل أب وأم يرسل ابنه أو ابنته للمدرسة يجب أن يكون على إلمام بما سيواجه في ذلك المبنى ذو الأسوار العالية. تلك المباني يتم فيها بناء جيل جديد وتكوين مفاهيمه وغرس قيمه وأفكاره، ومحاولة التخفيف من السلوكيات غير الجيدة. لذا فإن من واجبهم متابعة إنجازاتهم الدراسية في المدرسة، والاشتراك مع إدارة المدرسة في حل مشكلاتهم، وفي تشجيعهم على تخطيها.
- وعلى هذه الخلفية يجب على الأهل أن يكونوا قدوةً حسنةً لأبنائهم، وعليهم القيام بواجباتهم والتزاماتهم نحو الأبناء على الوجه الأمثل ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون تعاون بناء وإيجابي بين الآباء والأمهات وبين المدرسة. ولذا يجب أن تعتمد المدونة الأخلاقية مبدأ عامًا يرتبط بإمكانية فتح مجال للتربية الوالدية وفقًا للمرحلة العمرية للأبناء وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية للآباء وفق نظام محدد يرتبط بكل مرحلة تعليمية، ولا يجب أن تفرض أي شرط على الالتحاق ببرامج التربية الوالدية بل يجب أن تقوم على الاختيار الحر الطوعي الذي يؤمن بأن هذا النوع من التدريب يعمق وعي الآباء بدورهم تجاه الأبناء وتقليل المشكلات والانحرافات

التي قد يتعرض لها الأبناء كذلك تقليل المشكلات الأسرية ومشكلات الانفصال والتي تنعكس بشكل كبير على تحصيل الأبناء وسلوكياتهم بل وتؤثر بشكل كبير على أخلاقياتهم كما أكد بعض المعلمين من خلال المقابلات.

- وعلى الآباء والأمهات معرفة أدوارهم ومسئولياتهم بدقة، لذا يجب عليهم الالمام الكامل بحقوقهم وواجباتهم كما تحددها مدونة الأخلاق المدرسية.
- وفي ضوء مسئولياتهم تجاه الأطفال وتعليهم فإن الأباء والأمهات يجب أن يبتعدوا عن أي شكل من أشكال التحيز القائم على النوع، كما يجب عليهم أن يغرسوا في أبنائهم ثقافة مدنية لتأطير فكرة المواطنة وفكرة المجتمع، وفكرة الصالح العام في أذهان الصغار.

٣-٤-٢ المدرسون (المعلمون)

- المعلم هو نموذج للمثال الأخلاقي الإنساني المتكامل، لذا فإنه ينخرط في العملية التعليمية بإرادته الخاصة وفي ضوء مفهوم أخلاقي لممارسة المهنة، ويسعى إلى أن يكون سلوكه وقراراته نموذجاً يحتذى به من جانب المتعلمين من ناحية والمجتمع الذي يعيش فيه من ناحية أخرى.
- ولا يتسني للمعلم أن يحقق المستويات الأخلاقية العليا دون تكوين مهني وأخلاقي رفيع. إن ما نحتاجه ليس بناء القدرات المهنية والأكاديمية فحسب، ولكن نحتاج أيضاً إلى بناء الأخلاق، فالمعلم يمتد أثره إلى خارج أسوار المدرسة حيث إنَّ المدرس الناصح المخلص سيكون من بين طلبته المئات مَن يحمل أفكاره، ويتلقَّى علمه، ثم يبذلها للآخَرين وفي ذلك من نشرُ الخير فالطلاب ينقلون عن مُعلِّميهم كلَّ ما يشاهدونه أو يسمعونه من خير أو شر، والطالب الصغير يرى أنَّ معلمه قدوة له في جميع ما يأتي.
- ويجب أن يخضع التكوين المهني والأخلاقي للمعلمين إلي شكل من أشكال التطوير المستقل الذي يشتمل علي عمليات التعليم الذاتي والتطوير المستمر للجانب المهني، والأخلاقي؛ ولا ينفصل هذا التطوير الذاتي عن وضع شروط كافية للترقي والمكافأة للمعلمين تتضمن حصولهم على عدد معين من التدريبات التي تفيد في رفع كفاءتهم وقدراتهم المهنية بالإضافة إلى حصولهم على تأهيل يتعلق بأخلاقيات المهنة سواء عند التعيين أو عند الترقي، بالإضافة إلي ضمان حياة كريمة ومستقرة.

- ومـن المتوقـع أن يفـضي الإعـداد المهنـي والأخلاقـي للمعلـم إلي أن يتحـلى بفضائـل أخلاقيـة منهـا، أن يعتـز بالمهنـة ولا يقلـل مـن شـأنها أو ينتهـز الفرصـة للتخلـص منهـا، وأن يسـعى وراء المعرفـة باسـتمرار، وأن يسـهم إسـهامًا فعـالاً في البحـوث التربويـة، وأن يشـترك في الهيئـات التـي تسـعى لرفـع الشـأن المهنـي. وأن يكـون بصفـة عامـة قـدوة لتلاميـذه داخـل الفصـل وخارجـه، ولا يفـشي أسرارهـم وأن يضـع مصلحتهـم فـوق كل اعتبـار، وأن يحـترم شـخصياتهم، وأن يلتـزم الحيـاد في معاملاتهـم، وأن لا يفـرق بينهـم، ولا يكشـف عـن أي شـكل مـن أشـكال التحيـز بمـا فى ذلـك التحيـز ضـد الإنـاث. ولا يعـبر عـن أي شـكل مـن أشـكال التطـرف الفكـري أو العنـف، وألا يسـتغل مهنتـه مـن أجـل المكاسـب الشـخصية أو الحصـول عـلى السـلطة. فالمهمـة التعليميـة أسـمي وأكـبر مـن كل هـذا.
- وواجبـه نحـو أوليـاء الأمـور أن يقابلهـم ويعاملهـم باحـترام، وأن يتعـاون معهـم لصالـح التلاميـذ، التعامـل مـع زملائـه ورؤسـائه بالتعـاون والثقـة والاحـترام المتبـادل وعـدم التدخـل في شـئونهم أو إفشـاء أسرارهـم أو انتقادهـم.

٣-٤-٣ المديرون التربويون:

يقصـد بهـم الأفـراد القائمـين عـلى شـئون إدارة المـدارس، سـواء كانـوا مـن المدرسـين السـابقين أو مـن غـير المدرسـين، ويدخـل معهـم القائمـون عـلى الوظائـف الفنيـة المسـاعدة في المدرسـة مثـل الإخصائيـين الاجتماعيـين والنفسـيين.

- إدارة المدرسـة بطريقـة تعظـم مـن الأداء وفـن إعـلاء قيـم الشـفافية والعـدل والنزاهـة، في التعامـلات مـع المدرسـين والطـلاب وأوليـاء الأمـور والمجتمـع المحـلي.
- أن تعكـس الإدارة المدرسـية في تصرفاتهـا وفي قراراتهـا القيـم العامـة التـي تقـوم عليهـا العمليـة التربويـة، مثـل تعزيـز التنافسـية، والجـدارة، والاسـتحقاق، والمسـاواة بـين الذكـور والإنـاث، والتسـامح والاحـترام.
- التوجـه الدائـم إلى تحقيـق أهـداف العمليـة التعليميـة المتعلقـة بتعلـم المعرفـة والمهـارات، والالتـزام بالفضائـل، وقيـم المواطنة، وبناء الشـخصية السـوية المتوازنة. ويتطلب ذلك ألا تنشـغل الإدارة المدرسـية بأمـور مـن شـأنها أن تعطـل العمـل في المدرسـة، أو أن تنحـرف بالأهـداف التعليميـة عـن مسـارها (كأن تتحـول المدرسـة إلى فصـول للـدروس الخصوصيـة، أو تأجيرهـا في غـير أوقات الدراسـة لأغـراض تجارية).

- عدم الخضوع لأي ضغوط خارجية من المجتمع المحلي، سواء جاءت من أولياء الأمور، أو جماعات الضغط، أو التنظيمات المحلية، أو من أفراد ذوي سلطة أو نفوذ.
- العمل على منع كل أشكال العنف والتنمر والتمييز بين الذكور والإناث في الفصول الدراسية، وأثناء الفسح الدراسية، وذلك من خلال تطوير آليات مراقبة فعالة داخل الفصول وخارجها، ومن خلال المتابعة المستمرة للأداء التدريسي وللأنشطة اللاصفية.
- الالتزام التام بالأكواد الأخلاقية التي تحدد تفاعلات الآباء، والمدرسين، والتلاميذ، والعمل على نشر هذه الأكواد وتنظيم ورش عمل للتدريب على ممارستها، واعتبار وثيقة الأكواد الأخلاقية للمدرسة وثيقة تشاركية يسأل عن تنفيذها جميع الفاعلين الاجتماعيين والتربويين.

٣-٥ المستهدفون من العملية التعليمية:

ونقصد بالمتعلمين المتلقين للعملية التعليمية فى كل مراحل التعليم بدءاً من المستوى قبل الابتدائي وحتى المستوي الثانوي مروراً بالمستوي الإبتدائي والإعدادي. فالمتعلمون هم الهدف النهائي للعملية التعليمية، إنهم أولئك الصغار الذين هم مسئولية الجميع، بدءاً من مجتمعهم المحلي وانتهاءً بالمدرسة، مروراً بفاعلين آخرين. يكبرون وتنمو أجسادهم ولكن عقولهم أفئدتهم لابد وأن تتشكل على النحو الذي يخرجهم مواطنين صالحين في نهاية المسار التعليمي. لذا فإنهم الفئة الأولى بالرعاية في كل المنظومة التعليمية، التي يجب أن توفر لهم بيئة آمنة وصحية للتعليم، وأن تبذل كل الجهود، وتحشد كل الفاعلين من أجل أن تنمو أجسادهم صحيحة، وعقولهم سليمة، وأفئدتهم مليئة بحب الوطن. ورغم أن المسئوليات الأخلاقية في عمليات التنشئة تتوزع على الفاعلين الاجتماعيين، والتربويين، إلا أن فئة المتعلمين - رغم صغر سنها - لابد وأن تتحدد لهم مسئوليات في لائحة الأخلاق المدرسية. وتنطلق هذه المسئوليات من مبادئ عامة يجب أن يلتزم بها المتعلم عبر مسيرته التعليمية، وهي:

- العمل على تنمية التفتح التعليمي، أي تنمية الرغبة المستمرة نحو إكمال التعليم، وحب المدرسة والمدرسين والزملاء.

- إعلاء القدرة التنافسية، وتنمية الاعتقاد بأن التنافس التعليمي، هو أداة شريفة للتنافس المهني فيما بعد، وهو أداة شريفة لتطوير الشخصية الإنسانية، وتنمية مبادئ المساواة.
- الالتزام بقواعد المدرسة ومبادئها التربوية والأخلاقية، وعدم الإقدام على أي سلوك يخرق هذه المبادئ والقواعد.
- احترام المعلمين والقائمين على شئون إدارة المدرسة، وتقدير الدور الذي يلعبوه في تكوين النشء، والالتزام التام بالقواعد السلوكية التي تنص عليها المدونة الأخلاقية للمدرسة.
- احترام الوقت، والتدريب على توزيعه على الأنشطة التربوية والرياضية والاجتماعية، وعدم اضاعة الوقت فيما لا طائل من ورائه.
- العمل الدائم على تنمية المواهب الذاتية والقدرات الإبداعية، ومساعدة المربين (الأباء والمدرسين على وجه الخصوص) في إدارة هذه المواهب والقدرات وتنميتها.
- المحافظة على المباني المدرسية، وأثاث المدرسة، وعدم إتلافه بأي شكل من الأشكال.
- التعامل مع الزملاء في ضوء مبادئ الاحترام والمساواة، وعدم الإقدام على أي سلوك يلحق الأذى بالآخرين أو يضر بمصالحهم.

رابعاً: آليات مقترحة لتنفيذ المدونة الأخلاقية:

أكدنا من قبل على أن الأكواد الأخلاقية الناظمة للتفاعلات داخل المدارس هي أكواد تشاركية، بمعني أنها تقوم على فهم مشترك ما بين فاعلين عديدين، ولذلك فإنها تعكس مفهوماً تشاركياً للممارسات الديمقراطية داخل المدارس. وعلى هذه الخلفية فإن تنفيذ هذه الأخلاق على أرض الواقع يحتاج إلى جهود عديدة، لكي يترسخ مفهوم الشراكة في عقول الفاعلين، ولكي يتم الاستيعاب الكامل ليس لبنود الأكواد الأخلاقية فقط، ولكن أيضاً لمعانيها ومضمونها ودلالاتها فيما يتصل بالممارسات الديمقراطية والإنسانية داخل المدارس. ونقدم فيما يلي عدداً من السياسات التي تمكن أن تساعد في عملية تنفيذ الأكواد الأخلاقية وممارستها على أرض الواقع:

(١) آليـة الشراكـة: تهـدف السياسـة هنـا إلى تحقيـق فهـم مشـترك للأكـواد والحـرص عـلى تنفيذهـا بشـكل كامـل. ويتـم تحقيـق هـذا الهـدف عـبر تطويـر "آليـة للشراكـة"، تتحقـق مـن خـلال:

(أ) انشـاء شـبكة تفاعليـة بـين الفاعلـين في المنظومـة التربويـة (الأبـاء والمعلمـون والمديـرون)، مـن خـلال لقـاءت داخـل المدرسـة يتـم فيهـا مناقشـة الأكـواد الأخلاقيـة، والمشـكلات التـي تصـادف تطبيقهـا.

(ب) العمـل عـلى مـد جسـور الشراكـة مـع المجتمـع المحـلي والمجتمـع المـدني، مـن خـلال دعـوة رمـوز مـن قـادة المجتمـع المحـلي والفاعلـين في المجتمـع المـدني لزيـارة المـدارس، والاشـتراك في نـدوات تفاعليـة تناقـش الأسـس والمبـادئ العامـة للسـلوك الأخلاقـي، وأهميـة بنـاء عقـول النـشء عـلى أسـس أخلاقيـة.

(٢) آليـة التطويـر: تهـدف هـذه الآليـة إلى العمـل الدائـم عـلى تطويـر الأكـواد الأخلاقيـة. فتلـك الأكـواد ليسـت جامـدة، بـل يجـب أن تخضـع لتطويـر سـنوي بنـاء عـلى المشـكلات التـي تظهـر أثنـاء الممارسـة. ويتـم تحقيـق هـذه الآليـة مـن خـلال:

(أ) تجميع المشكلات التي تظهر من الممارسات بشكل شهري داخل كل مدرسة.

(ب) عقـد ٣ ورش عمـل خـلال العـام الـدراسي يحضرهـا المدرسـون وممثلـو أوليـاء الأمـور واقـتراح تطويـر البنـود المتعلقـة بهـا.

(ج) بنـاء عـلى هـذه المناقشـات يتـم كتابـة ملحـق بالبنـود المطـورة ووضعـه في نهايـة المدونـة، مـع الالتـزام بالتعديـلات التـي دخلـت عليهـا في الملحـق.

(د) يتم إعادة كتابة المدونة كل ثلاث سنوات بناء على الملاحق المرفقة بها.

(٣) آليـة النـشر: تحتـاج الأكـواد الأخلاقيـة إلى أن تنـشر ليـس فقـط عـلى الأطـراف الفاعلـة فيهـا، وإنمـا عـلى المجتمـع كلـه، ولذلـك فـإن آليـة نـشر المدونـة التـي تحـوي هـذه الأكـواد الأخلاقيـة لهـا أهميـة خاصـة في تنفيذهـا في الواقـع. ويقـترح آليـات النـشر التاليـة:

(أ) طباعة المدونة في كتيب صغير ليوزع على نطاق واسع.

(ب) عمل فيلم قصير ينشر كإعلان تليفزيوني لتعريف السكان بأهمية المدونة.

(ج) تنفيذ ورش عمل في المجتمع المحلي وفي نطاق المجتمع المدني للتعريف بالمدونة.

(٤) آليـة التدريـب: وتهـدف هذه الآلية إلى تعريـف المعلمين الجدد، والتلاميذ الملتحقـين بالمدارس حديثاً بمضمون المدونـة الأخلاقيـة وأهميتهـا لتحقيـق حيـاة مدرسـية آمنـة ومسـتدامة. ويمكـن تحقيـق هـذه الآليـة مـن خـلال:

(أ) عقـد دورات تدريبيـة للقادمـين الجـدد مـن المعلمـين، والعمـل عـلى اقناعهـم بـأن تنفيـذ المدونـة الأخلاقيـة هـي جـزء مـن مهمتهـم التدريسـية والتربويـة.

(ب) عقد دورات للأباء والأمهات لتفهم أهداف المدونة وطرق ممارستها.

(٥) آليـة الانضبـاط والمراقبـة: تحتـاج المدونـة الأخلاقيـة بجانـب عمليـات التطويـر المسـتمر آليـات للمراقبـة والضبـط، وذلـك مـن أجـل تحقـق مسـتوى عـال مـن التوافـق بـين السـلوك الواقعـي والأطـر المعياريـة. ويمكـن تحقيـق هـذه الآليـة مـن خـلال:

(أ) تشـكيل لجنـة تشـاركية مـن الطـلاب والمدرسـين والإدارة لكتابـة تقاريـر دوريـة عـن جـودة الأداء في الممارسـات الأخلاقيـة.

(ب) فتـح صنـدوق شـكاوى ومقترحـات يمكـن للتلاميـذ أن يقدمـوا فيـه مقترحاتهـم وشـكاواهم مـن تطبيـق بنـود المدونة.

عمومية الحساسية الجندرية

لا نتحدث هنا عن آلية، ولكن عن مجموعة من المبادئ العامة التي تعكس بالمساواة بين الذكور والاناث في العملية التربوية بدءاً من الأسرة، فتكوين المناهج، فالعملية التدريسية، وأخيراً ممارسة الأكواد الأخلاقية:

المبادئ التالية:

- فهم الحياة الاجتماعية على أنها تقوم على التكامل بين الرجل والمرأة.
- المساواة بين المرأة والرجل حق دستوري، وانتهاكها مخالفة للقانون.
- الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، وتقوم المرأة والرجل بأدوار متكاملة ومتناغمة داخل الأسرة.
- إعلاء شأن المرأة وتقدير مكانتها في التاريخ وفي الأسرة والعمل الخاص والعام.
- ليس لأحد الحق في التدخل في شئون المرأة أو أساليبها في الحياة طالما أنها تتوافق مع الصالح العام والثقافة العامة للمجتمع.
- تستطيع المرأة أن تؤدي كل الوظائف مثلها مثل الرجل تماماً، ولا يجب أن يحجب عنها أي نشاط اقتصادي أو مهني.
- المرأة قادرة على شغل المواقع العليا في الإدارة، ومواقع القيادة في المجالات السياسية والاقتصادية والمهنية.
- للمرأة كافة الحقوق للمشاركة في الحياة المدنية والحراك داخل المجال العام.

٢- المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- سليمان بن سلام الرومي، درجة التزام المشرفين التربويين في محافظات غزة بأخلاقيات المهنة من وجهة نظرهم وسبل تطويرها، رسالة ماجستير، كلية التربية، غزة.٢٠٠٩

2- قدرية محمد البشرى، أخلاقيات مهنة التعليم، دار الخليج، عمان،٢٠١١

3- لائحة الانضباط المدرسي المحددة لحقوق وواجبات الطلاب ومسئوليات أولياء الأمور واختصاصات العاملين بالمدرسة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٠

4- لويس روزن: النظام المدرسي، ت. خالد العامري، ط١، دار الفاروق، القاهرة، ٢٠٠٧.

5- مايكل غوريان، الصبية والفتيات يتعلمون بشكل مختلف، دليل للمعلمين والآباء، ت. هالة برمدا، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

6- مها عماد الدين: مقومات الضبط المدرسي بإدارة مدارس مرحلة التعليم الأساسي بمصر، العدد ١٢، الجزء الثالث، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مصر، ٢٠١٩، ص ص ١٠٩ – ١٥٢.

٢. المراجع باللغة الإنجليزية:

1- A south Pacific TRACHER,S CODE OF ETGICS, UNICEF: unite for children: https://www.unicef.org/Code_of_Ethics_Factsheet_(Web).pdf

2- Campus code of conduct, Cornell University June 20, 2018: https://www.lawschool.cornell.edu/wp- content/uploads/2021/03/ Campus-Code-Conduct-1.pdf

3- Carla Masciocchi Messikomer and Carol Cabrey Cirk, Constructing a Code of Ethics: An Experiential Case of a National Professional Organization, Journal of Business Ethics , August 2010, Vol. 95, No. 1 (August 2010), pp. 55-71.

4- Chirstopher M. Lowery, Robert J. Duesing, N. A. Beadles II, A Research Note om the Relationships among Spirituality, Contextual Variables, and Perception of Ethics in the Workplace, JOURNAL OF MANAGERIAL ISSUES, Vol. XXVI Number 4 Winter 2014: 408- 423 .

5- Code of Conduct for AITAM Students, code of conduct handbook: https://www.adityatekkali.edu.in/research/code%20of%20conduct%20handbook.pdf.

6- Code of conduct handbook, crescent, Institute of Science & Technology: https://crescent.education/wp-content/uploads/2020/01/Code-of-Conduct.pdf

7- Code of Ethics for Non- teaching Staff: https://www.dbjaincollege.org/wp-content/uploads/2019/12/7.1.12.pdf

8- Code of Ethics, American Music Teacher, Vol. 54, No. 1 (August/September 2004), p. 96.

9- Code of Professional Conduct for Teachers, Teaching Council , Updated 2nd Edition 2016.

10- Edwin C. Darden, Ethics at school: Let your conscience be your guide, The Phi Delta Kappan , February 2014, Vol. 95, No. 5 (February 2014), pp. 70-71.

11- Edwin C. Darden, Ethics at School: Let Your conscience be Your guide, he Phi Delta Kappan , February 2014, Vol. 95, No. 5 (February 2014), pp. 70-7.

12- General Code of Conduct and Ethics, Azim Premji University, Version 2.0 , July 10, 2013.

13- J. Michael Spector, Ethics in educational technology: towards a framework for ethical decision making in and for the discipline, : Educational Technology Research and Development, October 2016, Vol. 64, No. 5, Special Issue: Exploring the Relationship of Ethics and Privacy in Learning Analytics and Design: Implications for the Field of Educational Technology (October 2016), pp. 1003-1011.

14- James Weber and David M. Wasieleski, Corporate Ethics and Compliance Programs: A Report, Analysis and Critique, Journal of Business Ethics , February 2013, Vol. 112, No. 4, Special Issue: The 17th Annual International Vincentian Business Ethics Conference (2010) (February 2013), pp. 609-626.

15- Jennifer Adelstein and Stewart Clegg, Code of Ethics: A Stratified Vehicle for Compliance, Journal of Business Ethics , September 2016, Vol. 138, No. 1 (September 2016), pp. 53-66.

16- Jennifer C Kesselheim, Julie Najita, Debra Morley, Elizabeth Bair and Steven Joffe , Ethics knowledge of recent paediatric residency graduates: the role of residency ethics curricula, Journal of Medical Ethics , December 2016, Vol. 42, No. 12 (December 2016), pp. 809-814.

17- John G O'Neill, Roseanna Bourke, Education teachers about acode of ethical conduct, Ethics and Education 5 (2): 159- 172, July 2010.

18- Laura Weiss et Sandra Pellanda.Ethique et déontologie professionnelles des enseignants. Revue Formation pratique d'enseignants. N20.2015

19- Maria Gobubeva et Valts Kanins. Codes de conduits pour less enseignants en Europe,-Studs de fond. Conseil de l'Europe.2017

20- Marie-paule Desaulniers.l'ethique appliquée en éducation .université de Québec á trois rivières.Canada .2011

21- Mark S. Schwartz, A Code of Ethics for Corporate Code of Ethics, Journal of business Ethics, Nov. – Dec., 2002. Vol 41, No. 1/2. The Role of the Business Person in the Fabric of Society (Nov. – Des., 2002), PP. 27- 43.

22- Miroslav KrČ, Codes of Ethics and Their Place in Education, Acta Technologica Dubnicae volume 5, 2015, issue 3.

23- Muriel Poisson. Lignes directrices pour l'elaboration et l'utilisation efficace des codes de conduite des enseignants. Institut international de planification de l'education. Paris. France.2018

24- Ordinance on code and conduct of student, Indian Institute of Information Technology Manipur, Imphal, Manipur, 695002, India: ww.iiitmanipur.ac.in/snippets/Ordinance.pdf.

25- Panihati Mahavidyalaya, Code of Conduct for Students, Handbook on Code of Conduct: 1: https://www.pmv.ac.in/new-web/pdf/Handbook.pdf

26- Stephanie Feeney , Celebrating the 20th Anniversary of NAEYC,s Code of Ethical Conduct.: Ethics TODAY in Early Care and Education: Review, Reflection, and the Future, YC Young Children , March 2010, Vol. 65, No. 2 (March 2010), pp. 72-77

27- Stuart C. Gilman, Ethics Codes And Codes Of Conduct As Tools For Promoting An Ethical And Professional Public Service: Comparative Successes and Lessons, Prepared for the PREM, the World Bank Washington, DC Winter 2005.

28- Students' Handbook on Code of Ethics and Conduct Along With Standard Procedures: https://www.iisc.ac.in/wp-content/uploads/2016/08/iisc_students-code-of-conduct.pdf.

29- T. J. Sawant, Priyanka A. Singh, Code of Conduct Handbook for Student, Teachers, & Non- teaching Staff, Jayawant Institute Of Management Studies: https://jspmjims.edu.in/pdf/C7/7.1.12Institutional Code of Conduct.pdf

30- Vijayalakshmi Murugesan, Code Of Ethics Developed By Teacher's Organizations In India And Aboard Presentation· February 2019: https://www.researchgate.net/publication

نحو منظومة أخلاقية
للنظام التعليمي